

(أوراق المجموعات في ورشة عمل تعزيز جهود إنفاذ القانون في مكافحة الفساد)

اسم المُقرّر:	الأستاذ/ عبد العزيز محسن وهيب - رئيس اتحاد الحقوقيين- عدن
رقم المجموعة (الطاولة):	(الأولى)
نقاط القوة	<ol style="list-style-type: none"> 1. تم إنشاء نيابات مكافحة الفساد وكذا المباحث الخاصة بالأموال العامة. 2. وجود توجه حاد من الحكومة في مكافحة الفساد.
نقاط الضعف	<ol style="list-style-type: none"> 1. تبعيث الهيئة العامة لمكافحة الفساد والجهاز المركزي لرئاسة الجمهورية ويجب أن تخضع لمجلس القضاء أو مكتب النائب العام. 2. القانون رقم (6) لعام 1995 بشأن إجراءات اتهام ومحاكمة شاغلي وظائف السلطة العليا. 3. عدم وجود الكادر المؤهل في الجهات المعنية في مكافحة الفساد من جهات ضبطية أو قضائية. 4. ضعف وتدني الأجور والمرتبات للكادر القضائي والإداري وهو أهم أسباب انتشار الفساد.
الفرص	<ol style="list-style-type: none"> 1. دعم وإعادة توجيه لتأسيس وبناء جهاز مباحث الأموال العامة ومكافحة الفساد تحت شعار إشراف القضاء. 2. تأهيل الكادر القضائي والإداري المعني بالعمل في مكافحة الفساد وتحسين مستوى معيشتهم. 3. تشكيل لجنة مكونة من الشؤون القانونية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والنيابة العامة ومجلس القضاء ليتم الرفع إليها بأي قصور أو تأثير في قضايا الفساد لمعالجتها وتصويبها.
التحديات	<ol style="list-style-type: none"> 1. استمرار الصراع والحرب. 2. تدني مستوى الوعي العام بأهمية الحفاظ على المرافق والخدمات العامة. 3. تدني العلاقة بين الجهات القضائية الخاصة بمكافحة الفساد والجهات الإدارية مثل: هيئة مكافحة الفساد والجهاز المركزي بحيث لا تعمل الجهات الإدارية كمساعد للجهات القضائية. 4. التأخر في الفصل في القضايا والتصرف بها من قبل النيابة والمحاكمة بسبب تأخر تقرير الجهاز أو مماتلة عضو النيابة أو عدم حضور الأطراف.

(أوراق المجموعات في ورشة عمل تعزيز جهود إنفاذ القانون في مكافحة الفساد)

اسم المُقرّر:	القاضي د. سحر عبد الجليل سيف صالح- عضو شعبة الأموال العامة الإستئنافية- عدن
رقم المجموعة (الطاولة):	(الثانية)
نقاط القوة	<ol style="list-style-type: none"> 1. وجود سند تشريعي (قانون مكافحة الفساد)، اتفاقية الفساد للأمم المتحدة (قانون الذمة المالية). 2. وجود جهة قضائية متخصصة (محاكم - نيابات) وكذلك مؤسسات قانونية (الجهاز المركزي). 3. وجود منهجية العمل لدى الجهاز المركزي.
نقاط الضعف	<ol style="list-style-type: none"> 1. ضعف المنظومة التشريعية (وجود قانون محاكمة شاغلي وظائف السلطة العليا). 2. خلل بعض النصوص القانونية أما بضعف العقوبة أو بتحديد نوع الجريمة. 3. نقص الكادر المؤهل لدى المؤسسات ذات العلاقة وضعفه كذلك. 4. عدم تفعيل اللوائح القانونية في التعيينات لشاغلي الوظائف المتعلقة بمكافحة الفساد.
الفرص	<ol style="list-style-type: none"> 1. اختيار ذوي الكفاءة والنزاهة في التعيينات القضائية بالنسبة لوظائف ونيابات الأموال. 2. استمرارية تأهيل وتدريب القضاة بشكل دوري وعادل. 3. توفير حماية أمنية لحماية القضاء وموظفي الجهاز المركزي وشاغلي الوظائف لمكافحة الفساد. 4. عدم وجود دراسة مشتركة لمكافحة الفساد.
التحديات	<ol style="list-style-type: none"> 1. خضوع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لرئاسة الجمهورية والأفضل أن يكون خاضع لمجلس النواب. 2. عدم وجود هيئة مختصة بجمع الاستدلالات المتعلقة بجرائم الفساد وكذلك تنفيذ الأوامر القضائية. 3. عدم وجود ميزانية تشغيلية كافية لدعم الجهات والمؤسسة القضائية. 4. عدم وجود تنسيق ونقاط تواصل بين الجهات ذات الصلة.

(أوراق المجموعات في ورشة عمل تعزيز جهود إنفاذ القانون في مكافحة الفساد)

الأستاذ/ توفيق عبدالله محمد الشعبي- رئيس المكتب الفني لوزارة الشؤون القانونية- عدن	اسم المُقرّر:
(الثالثة)	رقم المجموعة (الطاولة):
<ol style="list-style-type: none"> 1. اعتراف الجميع في السلطات بوجود الفساد وتفشيهِ في جميع مفاصل الدولة. 2. وجود إدارة للشراكة الفاعلة في جهات إنفاذ القانون والجهات الرقابية لمواجهة الفساد. 3. التعاون والدعم والشراكة الدولية لتعزيز التوجيهات ومكافحة الفساد. 4. إمكانية استخدام وإدخال نظام الأتمتة لتفعيل الدور الرقابي إلكترونياً. 	نقاط القوة
<ol style="list-style-type: none"> 1. عدم احترام القوانين المنظمة لشغل الوظيفة العامة العليا. 2. ضعف البنية التحتية المؤسسية للأجهزة المعنية بإنفاذ القانون. 3. ضعف التنسيق بين الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد. 4. تدني دور الرقابة المحكّمية (الشعبية-المدنية) في كشف ومكافحة الفساد. 5. الأوضاع الأمنية الغير مستقرة في البلد (الحرب- الانقلاب). 	نقاط الضعف
لم يتم تحديدها	الفرص
لم يتم تحديدها	التحديات
<ol style="list-style-type: none"> 1. أهمية توفر الإدارة السياسية لدى السلطة العليا لمكافحة الفساد (بمختلف صورها إداري + مالي). 2. أهمية التنسيق بين المجتمع المدني والصحافة والإعلام والنشطاء المجتمعيين في مكافحة الفساد ومناصرة كل البنود المتعلقة بمكافحة الفساد. 	التوصيات
القاضي/ مرشد يسلم باعرفه مبارك - رئيس نيابة استئناف -سقطرى	اسم المُقرّر:
(الرابعة)	رقم المجموعة (الطاولة):
<ol style="list-style-type: none"> 1. إنشاء نيابات متخصصة في مكافحة الفساد. 2. صدور القرار الجمهوري رقم (5) لعام 2010م بشأن إعادة إنشاء وتنظيم وظيفة المراجعة الداخلية لوحدة الجهاز الإداري للدولة والقطاعين الخاص والمختلط. 	نقاط القوة

(أوراق المجموعات في ورشة عمل تعزيز جهود إنفاذ القانون في مكافحة الفساد)

<p>3. صلاحيات الجهاز في الحصول على المعلومات والاتفاقيات اللازمة في قضايا الفساد.</p> <p>4. صلاحية الجهاز في ضبط المستندات الدالة على إشكالية الوقائع الجنائية وإحالتها إلى الجهات الإدارية والقضائية المختصة.</p>	
<p>1. عدم تفعيل إدارات المراجعة الداخلية في جميع أجنحة الدولة- القطاعين العام- المختلط بموجب المهام والاختصاصات المنصوص عليها في القرار الجمهوري رقم (5) لعام 2010م.</p> <p>2. عدم متابعة الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز المركزي في القضايا العام المعنية بها والمتطورة أمام محاكم ونيابات الأموال وعدم حرصها على تنفيذ الأحكام.</p> <p>3. وجود قوانين تحد من قيام النيابة العامة في التحقق في القضايا من قبل شاغلي الوظائف العليا.</p> <p>4. غياب دور المجلس التأديبي على المستوى المحلي والمركزي.</p> <p>5. بطيء إجراءات التقاضي في المال العام مما يؤدي إلى تعثر الكثير منها لدى الجهات القضائية.</p> <p>6. عدم موافاة الجهاز بالأحكام والقرارات المتعلقة بالمال العام المحال من قبل الجهاز.</p> <p>7. تدخل السلطة المحلية في عمل ومهام الجهاز المركزي لبعض القضايا.</p> <p>8. عدم وجود آليات تنسيق مشترك فاعلة بين الجهاز المركزي والسلطة القضائية للنيابات والمحاكم.</p>	<p>نقاط الضعف</p>
<p>1. تشكيل لجنة فنية من الجهاز المركزي والنيابات ومحاكم المركزي والنيابات ومحاكم الأموال العامة.</p> <p>2. إقامة دورات تدريبية للكوادر من الجهاز والنيابات ومحاكم الأموال العامة.</p> <p>3. تفعيل دور وزارة الشئون القانونية بمتابعة قضايا الأموال العامة في الجانب المدني أمام النيابة والمحاكم.</p>	<p>الفرص</p>
<p>1. المماثلة وعدم رد الكثير من الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز وعدم تنفيذ توصياتها.</p> <p>2. عدم قيام العديد من الجهات بإجراءات التحقيقات اللازمة تجاه المخالفات المرتكبة من قبل المواطنين.</p> <p>3. عدم تنفيذ نص المادة (207) من اللائحة التنفيذية قانون الخدمة المدنية بشأن توقيف الموظف المرتكب لوقائع جنائية تمس المال العام.</p>	<p>التحديات</p>

(أوراق المجموعات في ورشة عمل تعزيز جهود إنفاذ القانون في مكافحة الفساد)

اسم المُقرّر:	القاضي / سامي أحمد محمد باعباد- رئيس محكمة الأموال العامة - عدن
رقم المجموعة (الطاولة):	(الخامسة)
نقاط القوة	<ol style="list-style-type: none"> 1. تفعيل الجهود الحكومية من كل الجهات. 2. تفعيل دور شعبية مكافحة الفساد بوزارة الداخلية. 3. تفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وكذا إعادة الحياة للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد. 4. العمل على سرعة تعديل قانون مكافحة الفساد لاسيما فيما يتعلق بتصنيف جرائم الفساد وكذا بآلية تشكيل هيئة مكافحة الفساد. 5. العمل على إعادة نص الدستور بجعل صلاحيته محدودة عند الضرورة لرئيس الجمهورية بإصدار القوانين وتعديلها. 6. تفعيل دور النقابات في كل مرافق الدولة وكذا الرقابة المجتمعية.
نقاط الضعف	<ol style="list-style-type: none"> 1. عدم إسقاط المعايير الدولية لمكافحة الفساد على الواقع. 2. وقف أداة التخطيط الاستراتيجي (swot). 3. نقص الموارد المالية والبشرية. 4. التأثير السياسي + المنافسة السياسية ودورها السلبي. 5. عدم الاستفادة من مبادئ الحوكمة والأنظمة المعمول بها في الأدلة الاسترشادية لدى دول الجوار ومنها المسألة، والشفافية. 6. عدم الاستفادة من التطور التكنولوجي. 7. عدم العمل بالاستثمار الأمثل للدعم الدولي بالشكل المطلوب. 8. عدم إيجاد وعي شامل لمعنى الفساد ومخاطره لدى الجميع. 9. عدم التحديث والتطوير التشريعي بما يواكب الواقع. 10. مركزية التحكم بوسائل الاتصالات لدى الانقلابيين الحوثيين ودورها في مكافحة الفساد. 11. عدم الاهتمام بالمحاكم المتخصصة بمكافحة الفساد ومنها محاكم الأموال العامة، وذلك من كل الجوانب المادية والإدارية والبنى التحتية. 12. عدم توفر الحماية القانونية والأمنية لمن يتولى الإبلاغ والشهادة في جرائم الفساد.

(أوراق المجموعات في ورشة عمل تعزيز جهود إنفاذ القانون في مكافحة الفساد)

<ol style="list-style-type: none"> 1. الاستفادة من الرؤية التي تخرج بها هذه الورشة واعتبارها دليل استرشادي لمكافحة الفساد. 2. الاستفادة من التطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي. 3. الاستفادة من الدعم الدولي. 4. الاستفادة من الطاقة الموجودة لدى القضاة من الشباب وخريجي المعهد العالي للقضاء. 5. الاستفادة من تجارب الدول الأخرى والخبراء الدوليين. 6. الاستفادة من النصوص القانونية وتطبيقها على أرض الواقع بشكل جدي وفعال. 7. إيجاد لجنة تنسيقية بين أجهزة الرقابة والضبط والقضاء. 8. تدريب كادر مؤهل على التطور التكنولوجي بكافة أشكاله. 9. إيجاد اتصالات مستقلة في العاصمة عدن. 	<p>الفرص</p>
<ol style="list-style-type: none"> 1. الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها البلد. 2. عدم تطابق هيكل الأجور مع متطلبات الواقع ووجود الفارق الكبير في ذلك. 3. تفاقم الأزمات السياسية واستمرارها و انعكاسها على الوطن والمواطن. 4. الانقلاب الأمني. 5. الحرية الإعلامية المطلقة دون وجود ضوابط وقواعد لاسيما ما هو عليه من تطور تكنولوجي عالمي. 6. عدم توحيد القيادات العسكرية والأمنية. 	<p>التحديات</p>
<p>القاضي/عبد الكريم باعباد- وكيل قطاع المحاكم والتوثيق بوزارة العدل- عدن</p>	<p>اسم المُقرّر:</p>
<p>(السادسة)</p>	<p>رقم المجموعة (الطاولة):</p>
<ol style="list-style-type: none"> 1. عمل أجهزة إنفاذ القانون في ظل الظروف التي تمر بها البلاد التي أدت إلى هشاشة أجهزة الدولة وضعف إنفاذ القانون بشكل خاص. 2. تفعيل القانون والحوكمة لكل الأجهزة وخضوع الجميع للقضاء دون استثناء. 3. عقد لقاءات دورية بين أجهزة إنفاذ القانون. 4. التنسيق بين أجهزة أنفاذ القانون وتطبيق العلاقة القانونية التي يحكمها. 5. بناء قدرات أجهزة إنفاذ القانون ومعالجة الاختلالات في العلاقة بين الأجهزة الرقابية والمحاسبية. 	<p>نقاط القوة</p>

(أوراق المجموعات في ورشة عمل تعزيز جهود إنفاذ القانون في مكافحة الفساد)

<ol style="list-style-type: none"> 1. عدم التجاوب في تسهيل مهام الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وبطء النيابة في اتخاذ الإجراءات. 2. تطويل الإجراءات و انتهاء القضايا باتخاذ قرارات لا وجود لها لا قامة الدعوى. 3. الوضع الأمني الصعب. 4. القصور في تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة المرفوعة. 5. عدم وجود جهاز فعال في مأرب. 6. عدم توفر الحماية الأمنية لأجهزة إنفاذ القانون حيث جعلت حياة منتسبيها معرضة للخطر. 7. تناقض نصوص القوانين مع بعضها البعض - كقانون أراضي وعقارات الدولة. 8. وجود القانون رقم (5) لعام 1995 م بشأن شاغلي وظائف الدولة العليا. 	<p>نقاط الضعف</p>
<ol style="list-style-type: none"> 1. بناء القدرات وتأهيل أجهزة إنفاذ القانون ومنتسبيها. 2. ضمان حياة كريمة لمنتسبي إنفاذ القانون تخرجهم من المعاناة والحاجة. 3. تبادل المعلومات والخبرات واللقاءات والاطلاع على تجارب الدول المتقدمة في مجال الفساد، 4. التحديث للقوانين بما يتواءم مع التطورات الحاصلة وتقدم التكنولوجيا. 5. إتاحة الحصول على المعلومات. 6. تفعيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. 	<p>الفرص</p>
<ol style="list-style-type: none"> 1. استمرار الحرب وعدم الاستقرار لوضع البلد. 2. الازدواج في الأجهزة الأمنية- وضعف تأهيلها. 3. الوضع الاقتصادي المتردي- أدى إلى تفشي ظاهرة الفساد. 	<p>التحديات</p>
<p>القاضي / عمران مقبل جازم - رئيس محكمة الأموال م / تعز</p>	<p>اسم المُقرّر:</p>
<p>(السابعة)</p>	<p>رقم المجموعة (الطاولة):</p>
<ol style="list-style-type: none"> 1. وجود التشريعات المتعلقة بمكافحة جرائم الفساد والاتفاقيات الدولية. <ul style="list-style-type: none"> ○ قانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة 1992م، قانون مكافحة جرائم الفساد. ○ قانون الجرائم والعقوبات-اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003م. 	<p>نقاط القوة</p>

(أوراق المجموعات في ورشة عمل تعزيز جهود إنفاذ القانون في مكافحة الفساد)

<p>2. وجود أجهزة إنفاذ القانون المتخصصة بمكافحة جرائم الفساد- الجهاز المركزي - (الهيئة العليا لمكافحة الفساد) - نيابة الأموال ونيابة مكافحة الفساد ومحاكم الأموال العامة.</p> <p>3. وجود التنسيق النسبي بين جهات إنفاذ القانون.</p> <p>4. وجود إرادة سياسية لمكافحة جرائم الفساد حالياً.</p> <p>5. وجود مشاركة وتفاعل من المجتمع لمكافحة جرائم الفساد.</p> <p>6. وجود رغبة دولية في مساعدة جهات إنفاذ القانون.</p>	
<p>1. تشريعية: وجود قصور تشريعي في بعض القوانين تعيق مكافحة جرائم الفساد مثل: قانون محاكمة شاغلي الوظائف العليا، ما نص عليه قانون الجهاز المركزي للرقابة من استثناء فيما يتعلق بإحالة جرائم الفساد من قبل محافظي المحافظات إلى رئيس الوزراء وإحالة الوزراء ونوابهم إلى رئيس الجمهورية وإحالتهم للمحاكمة من قبل مجلس النواب.</p> <p>2. عدم وجود الموارد البشرية والمادية (ميزانية كافية لجهات إنفاذ القانون).</p> <p>3. الإصلاح المؤسسي (الشخص المناسب في المكان المناسب).</p> <p>4. عدم حوكمة المؤسسات.</p> <p>5. عدم وجود رغبة من المؤسسات الإدارية في الإبلاغ بجرائم الفساد وإحالتها للنيابة وعدم متابعتها عبر إدارات الشؤون القانونية لقضاياها.</p> <p>6. عدم وجود ربط شبكي وتكنولوجي بين جهات إنفاذ القانون وممارستها لاختصاصها بالإمكانات التقليدية.</p>	<p>نقاط الضعف</p>
<p>1. الاستفادة من الرؤية التي تخرج بها هذه الورشة واعتبارها دليل استرشادي لمكافحة الفساد.</p> <p>2. الاستفادة من التطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي.</p> <p>3. الاستفادة من الطاقة الموجودة لدى القضاة من الشباب وخريجي المعهد العالي للقضاء.</p> <p>4. الاستفادة من تجارب الدول الأخرى والخبراء الدوليين.</p> <p>5. الاستفادة من النصوص القانونية وتطبيقها على أرض الواقع بشكل جدي وفعال.</p> <p>6. إيجاد لجنة تنسيقية بين أجهزة الرقابة والضبط الإداري والقضاء.</p> <p>7. تدريب كادر مؤهل على التطور التكنولوجي بكافة أشكاله.</p> <p>8. إيجاد اتصالات مستقلة في العاصمة عدن.</p>	<p>الفرص</p>

(أوراق المجموعات في ورشة عمل تعزيز جهود إنفاذ القانون في مكافحة الفساد)

<ol style="list-style-type: none"> 1. الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها البلد. 2. عدم تطابق هيكل الأجور مع متطلبات الواقع ووجود الفارق الكبير في ذلك. 3. تفاقم الأزمات السياسية واستمرارها وانعكاسها على الوطن والمواطن. 4. الانقلاب الأمني. 5. الحرية الإعلامية المطلقة دون وجود ضوابط وقواعد لاسيما ما هو عليه من تطور تكنولوجي عالمي. 6. عدم توحيد القيادات العسكرية والأمنية. 	<p>التحديات</p>
<p>القاضي/حسن جنيد الجنيد- مدير فرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة- المهرة</p>	<p>اسم المُقرّر:</p>
<p>(الثامنة)</p>	<p>رقم المجموعة (الطاولة):</p>
<ol style="list-style-type: none"> 1. وجود نيابات ومحاكم تنتظر في القضايا الخاصة بأموال العامة. 2. وجود تشريعات وقوانين لمكافحة الفساد. 3. وجود جهات معنية لمكافحة الفساد وحماية الأموال العامة والسلطات القضائية- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة - الهيئة العليا لمكافحة الفساد. 	<p>نقاط القوة</p>
<ol style="list-style-type: none"> 1. عدم وجود الإرادة السياسية لمكافحة الفساد. 2. عدم تفعيل مبدأ المسائلة العقابية لمكافحة الفساد. 3. الغاء أو تعديل القانون رقم (6) لسنة 1995م بشأن إتهام ومحاكمة شاغلي السلطات العليا. 4. عدم التدخل في شؤون السلطات القضائية الجهات الرقابية المعنية بمكافحة الفساد. 	<p>نقاط الضعف</p>
<ol style="list-style-type: none"> 1. عقد دورات وورش عمل بين الجهات المعنية لمكافحة الفساد. 2. تطبيق الشفافية والنزاهة. 	<p>الفرص</p>
<ol style="list-style-type: none"> 1. رغم الانقسام السياسي في البلاد إلا إن الجهات المعنية لمكافحة الفساد تقوم بعملها على أكمل وجه. 	<p>التحديات</p>

(أوراق المجموعات في ورشة عمل تعزيز جهود إنفاذ القانون في مكافحة الفساد)

اسم المُقرّر:	الأستاذ/أمجد أنيس أحمد محمد
رقم المجموعة (الطاولة):	(التاسعة)
نقاط القوة	<p>2. وجود أجهزة مختصة معنية بمكافحة الفساد (أجهزة إدارية وقضائية).</p> <p>3. وجود معرفة بنقاط الضعف لدى الجهات المعنية، مثل الاجماع عن وجود قانون يعيق عملية محاسبة بعض الجهات.</p> <p>4. وجود كفاءات علمية قانونية وكادر وظيفي متمكن قادر على القيام بدوره في عملية محاربة الفساد ان تم اختياره وتعيينه في المكان الصحيح.</p> <p>5. وجود قضاء متخصص لمكافحة الفساد.</p>
نقاط الضعف	<p>1- بطء فصل الشكوى حال استلامها في الجهاز والتأخير في احوالها الى القضاء / النيابة العامة.</p> <p>2- في بعض المحافظات عدم رفع تقرير الجهاز المركزي الا بعد الحصول على اذن سلطات أعلى مثل المحافظ أو الوزير أي عدم رفعها الى النيابة.</p> <p>3- عدم العمل بمبدأ الكفاءة بتعيين المختصين في الجهات المعنية بمكافحة الفساد.</p> <p>4- عدم تنفيذ بعض الاحكام المتعلقة بقضايا الفساد من قبل الجهات المعنية بالتنفيذ.</p> <p>5- وجود قانون يعيق محاكمة الفاسدين وهو قانون رقم (6) لعام 1995 اسم القانون (محاكمة شاغلي وظائف السلطات العليا).</p> <p>6- بالرغم من وجود أجهزة مختصة بالفساد الا انه لا يتم تفعيل عملية الرقابة مثل رفع التقارير أو النزول بشكل مستمر.</p> <p>7- عدم تحديث القوانين التشريعية.</p>
الفرص	<p>1. وجود الامكانية القانونية لمعالجة نقاط الضعف المذكورة.</p> <p>2. اعتماد الملاحظات المطروحة في المداخلات " العروض التقديمية" من قبل الجهات ذات العلاقة.</p>
التحديات	<p>1. وجود فاسدين متنفيدين في جهات مسؤولة في الدولة.</p> <p>2. عدم وجود الإمكانيات المادية لمكافحة الفساد مثل عدم وجود بنية تحتية لربط الجهات المختصة بشبكة الكترونية لتسهيل آلية الرقابة وتسريع الإجراءات.</p>

(أوراق المجموعات في ورشة عمل تعزيز جهود إنفاذ القانون في مكافحة الفساد)

اسم المُقرّر:	أحمد علوي أحمد السقاف- وكيل نيابة الأموال العامة - سيئون - حضرموت
رقم المجموعة (الطاولة):	(العاشرة)
نقاط القوة	<p>1. وجود منظومة تشريعية تختص بمكافحة الفساد واستجابة التوصيات والاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد.</p> <p>2. وجود هيكل خاص للأجهزة المعنية لمكافحة الفساد مثل محاكم الأموال العامة ونيابة الأموال والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وهيئة مكافحة الفساد.</p>
نقاط الضعف	<p>1. لا توجد إرادة سياسية لمكافحة الفساد.</p> <p>2. عدم اختيار العناصر المهنية لإدارة الأجهزة الرقابية والإيرادية والقضائية في الدولة.</p> <p>3. عدم كفاءة القوانين والتشريعات الحالية الخاصة بمكافحة الفساد وضرورة تقديمها بما يتوافق مع خطورة جرم الفساد.</p> <p>4. إنهاء التضارب في القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد وسن تشريعات واقعية صارمة تجاه ذلك.</p> <p>5. غياب الرقابة الداخلية في الجهات الحكومية ودور مكاتب الشؤون القانونية في متابعة قضايا المال العام.</p>
الفرص	<p>1. تشكيل لجنة مشكلة من جميع الأجهزة المعنية وهي هيئة مكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والنيابة العامة ومباحث الأموال العامة على اعتبار أن الأمن من الجرائم المستعجلة</p> <p>2. عدم الاستفادة من الخبرات الأكاديمية.</p> <p>3. التأكيد على ماورد في ورقة عمل القاضي رمزي عبدالله الشوافي للأهمية ما تضمنته.</p>
التحديات	<p>1. عدم وجود الإمكانيات المادية والفنية اللازمة للجهات المعنية بمكافحة الفساد.</p> <p>2. عدم وجود الحماية اللازمة للقائمين في مكافحة الفساد والتي تمكنها من التصدي لجرائم الفساد</p> <p>3. عدم وجود الاستقلالية المالية والإدارية للأجهزة الرقابية والمحاسبية والقضائية للقيام بأعمالها دون تدخل من أي جهة كانت.</p> <p>4. إلغاء قانون شاغلي الوظائف العليا رقم 6 لعام 1995 كونه أكبر معوقات مكافحة الفساد.</p> <p>5. عدم وجود ربط شبكي بين الأجهزة الإيرادية والرقابة القضائية بمكافحة الفساد.</p>

(أوراق المجموعات في ورشة عمل تعزيز جهود إنفاذ القانون في مكافحة الفساد)

اسم المُقرّر:	محمد سلطان الفقيه- رئيس نيابة استئناف الأموال العامة- تعز
رقم المجموعة (الطاولة):	(الحادية عشر)
نقاط القوة	<ol style="list-style-type: none"> 1. وجود أجهزة رقابية ونيابات ومحاكم في قضايا المال العام. 2. وجود هيئة عليا لمكافحة الفساد ولجنة وطنية لمكافحة غسيل الأموال 3. وجود قانون الإقرار للذمة المالية لموظفي الدولة. 4. وجود وحدة جمع معلومات بشأن غسيل الأموال. 5. رفد الجهاز المركزي بالكوادر والمؤهلات لتعزيز السلطة.
نقاط الضعف	<ol style="list-style-type: none"> 1. وجود نصوص قانونية تحد من صلاحية الأجهزة الرقابية والقضائية في مكافحة الفساد على سبيل المثال قانون مكافحة الفساد لشاغلي المناصب العليا . 2. تبعية الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لرئاسة الجمهورية. 3. عدم وجود نصوص قانونية صريحة تلزم بعض المؤسسات السيادية من رقابة الجهاز المالية كالسلطة القضائية في الدفاع والداخلية والبنك المركزي. 4. افتقار الهيئات الرقابية والقضائية للكوادر المؤهلة. 5. عدم وجود شرطة قضائية لتنفيذ الأوامر والقرارات القضائية.
الفرص	<ol style="list-style-type: none"> 1. إلغاء النصوص القانونية التي تقيد من صلاحية الأجهزة الرقابية والقضائية على سبيل المثال قانون مكافحة شاغلي الوظائف العليا. 2. إلغاء تبعية الجهاز المركزي لرئاسة الجمهورية. 3. عدم استثناء أي جهة من الرقابة المالية للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. 4. رفد الجهاز المركزي بالكوادر المؤهلة. 5. تعزيز استقلالية السلطة القضائية بشرطة قضائية مستقلة. 6. توفير المخصصات المالية الكافية للسلطة القضائية والجهاز المركزي. 7. تعزيز التواصل بين السلطة القضائية والجهاز المركزي. 8. الربط الشبكي بين جهاز الرقابة والمحاسبة والنيابة العامة والبنك المركزي ووحدة جمع المعلومات واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال.
التحديات	<ol style="list-style-type: none"> 1. حالة الحرب التي تعيشها البلاد حالياً. 2. عدم استقرار الوضع الاقتصادي والأمني. 3. انهيار الوضع الاقتصادي.

(أوراق المجموعات في ورشة عمل تعزيز جهود إنفاذ القانون في مكافحة الفساد)

الأستاذ/محمد أحمد محمد أسماعيل	اسم المُقرّر:
(الثانية عشر)	رقم المجموعة (الطاولة):
<p>1. وجود جهات إنفاذ القانون التي تعمل على تنفيذ متطلبات إنجاز القضايا للألية المرسومة لها في قانون الاجراءات الجزائية والقوانين المعنية في مكافحة الفساد (النيابة- المحاكم- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة).</p> <p>2. الاستفادة من الجهود المبذولة سابقاً في إعداد مصفوفة المعوقات التشريعية الإدارية.</p> <p>3. وجود منظمات مجتمع مدني وصحافة ووسائل تواصل التي تعزز من جهود مكافحة الفساد للإبلاغ عنه.</p>	نقاط القوة
<p>1. هيئة مكافحة الفساد الحالية معطلة لعدم مباشرة اعضائها العمل، وتعذر انسحاب هيئة جديدة لسياسة غياب مجلس النواب.</p> <p>2. وجود وزارة الشؤون القانونية معطلة بسبب عدم توفير نفقات تشغيلية.</p> <p>3. عدم وجود آلية تنسيق بين الكيانات المعنية بمكافحة الفساد، لما فيها عدم وجود غرفة عمليات مشتركة.</p> <p>4. مبدأ الحصانات في الدستور مادة (825) 139 وكذا قانون شاغلي الوظائف العليا، حيث أنه لعذر التحقيق ومحاكمة موظفي الدولة لعدم إدخال الوزير ونائبه في قرار الاتهام لتمتعهم بالحصانة.</p>	نقاط الضعف
لم يتم تحديدها	التحديات
لم يتم تحديدها	الفرص
الأستاذة /نوال سعيد محمد حيدر – مدير الشؤون القانونية لفرع الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة- عدن	اسم المُقرّر:
(الثالثة عشر)	رقم المجموعة (الطاولة):
<p>1. كل ما تم ذكره بالأوراق المقدمة ي ورشة العمل الخاصة بتعزيز الجهود المبذولة في نفاذ قانون مكافحة الفساد وهي استعادة المبالغ الكبيرة إلى خزينة الدولة فيما يخص قضايا المال العام.</p>	نقاط القوة

(أوراق المجموعات في ورشة عمل تعزيز جهود إنفاذ القانون في مكافحة الفساد)

<p>2. نوجيه دولة رئيس مجلس الوزراء بدعم مكافحة الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد مادياً ومعنوياً.</p>	
<p>1. الاستمرارية في تطبيق القانون رقم (6) لعام 1995 بشأن شاغلي وظائف السلطة العليا بالدولة، ويجب تقديم أمام الدائرة الدستورية بعدم دستورية. 2. القصور بالتنسيق والتواصل بين الجهات المعنية في مكافحة الفساد.</p>	نقاط الضعف
<p>1. دعم الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والقضاء وبالتأهيل والتجديد والتدريب حتى يتمكن من القيام بدورهم في مكافحة الفساد. 2. ربط الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد من خلال الربط الالكتروني والاستفادة من التقنيات الحديثة.</p>	الفرص
<p>1. ضعف الإجراءات المتبعة في مسألة مكافحة الفساد. 2. عدم السرعة في تنفيذ القرارات والأحكام القضائية من قبل الأجهزة المعنية.</p>	التحديات
<p style="text-align: center;">الأستاذ / أحمد عوض صالح العيسائي - مدير فرع الجهاز-عدن</p>	اسم المُقرّر:
<p style="text-align: center;">(الرابعة عشر)</p>	رقم المجموعة (الطاولة):
<p>1. استقلالية الجهاز المركزي والقضاء وفق القوانين والدستور المنظمة لها. 2. العمل بالتوصيات والتي تم طرحها من قبل المختصين في مجلس القضاء الأعلى والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. 1. إيقاف أي موظف عام وفقاً لقانون الجهاز المركزي. 2. عدم التدخل في أعمال القضاء والنيابة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من قبل الغير.</p>	نقاط القوة
<p>1. سريان قانون رقم (6) لسنة 1995 م والخاص بإجراءات اتهام ومحاكمة شاغلي وظائف السلطة العليا. 2. ضعف وقصور في التنسيق بين النيابة العامة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. 3. عدم تفعيل إقرار الذمة المالية لشاغلي الوظائف العليا. 4. عدم التحسين المعيشي للسلطة القضائية والنيابة العامة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. 5. غياب دور اللجنة العليا للرقابة على المناقصات. 6. غياب دور ممثلي وزارة المالية في الجهات الحكومية.</p>	نقاط الضعف

(أوراق المجموعات في ورشة عمل تعزيز جهود إنفاذ القانون في مكافحة الفساد)

<p>7. عدم إنشاء إدارة المراجعة الداخلية لدى بعض الجهات الحكومية.</p> <p>8. عدم تعديل التشريعات المالية.</p> <p>9. غياب التشريعات والقوانين التي تعزز الشفافية والمساءلة.</p> <p>10. غياب المجلس التأديبي في دواوين الوزارات والمحافظات.</p>	
<p>1. تحسين الوضع المعيشي لموظفي السلطة القضائية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بصورة خاصة وكذا تحسين الوضع المعيشي لموظفي الجهاز الإداري للدولة بصورة عاجلة.</p> <p>2. الاهتمام الحكومي بالجانب الاقتصادي وتجفيف منابع الفساد.</p> <p>3. تطبيق معيار النزاهة والمفاضلة في شغل الوظائف العامة.</p> <p>4. تفعيل المجالس التأديبية لدى الوزارات والمحافظات.</p> <p>5. تفعيل إقرار براءة الذمة المالية لذا هيئة مكافحة الفساد.</p> <p>6. اللقاءات التشاورية والودية بين الجهات ذات العلاقة لمكافحة الفساد.</p> <p>7. توفير بنية تحتية متطورة وتقنية في مكافحة الفساد.</p> <p>8. الزام الجهات الارادية تحصيل مواردها بنفسها بدون وجود وسيط.</p>	<p>الفرص</p>
<p>1. عدم ممارسة مجلس النواب للمهام المكلف بها وخاصة في الغاء وإصدار وتعديل القوانين.</p> <p>2. عدم توفر الكادر المؤهل لتنفيذ المهام المطلوب من الجهات القضائية والرقابية والإدارية والفنية لدى السلطة القضائية والجهاز.</p> <p>3. التداخل في السلطات.</p> <p>4. ضعف الدولة.</p> <p>5. غياب الامن.</p>	<p>التحديات</p>